REVUE
DROIT & SOCIETE
مجلة
القانون و المجتمع
دورية علمية محكمة تعنى با لدراسات و الأبحاث في المجال القانوني و الاجتماعي و الاقتصادي.
PERIODIQUE SCIENTIFIQUE A COMITE DE LECTURE, CONSACRE A LA PUBLICATION D'ETUDES
ET DE RECHERCHES DANS LES DOMAINES JURIDIQUE, ECONOMIQUE ET SOCIAL

الدولة والمجتمع المدني من الوظيفة التأطيرية إلى الترافع الاحتجاجي

Statehood and civil society from the framing function to the protest pleading

هشام العقراوي
دكتورفي القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

EL AKRAOUI Hicham
PhD in public law and political science
HASSAN II UNIVERSITY, CASABLANCA

مجلة القانون و المجتمع
ردمد: 2737-8101

الدولة والمجتمع المدني من الوظيفة التأطيرية إلى الترافع الاحتجاجي

هشام العقراوي
دكتورفي القانون العام والعلوم السياسية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء

ملخص البحث

تتمحور الدراسة وفق محددات أساسية، تقارب **أولا**، مراحل تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بالمغرب التي خضعت لمحطات، وفق تطور النسق السوسيو السياسي وفي سياق تحكمه تفاعلية متبادلة بين الصراع والمنافسة والدعم والاحتواء، وتحول المجتمع المدني بعد دستور 2011 نحو الترافع للمطالبة بالحقوق والحريات الأساسية المادية والمعنوية في سياق تنامي الحركات الاحتجاجية، أبرزنا في **نقطة ثانية**، تعدد وظائف المجتمع المدني، مقابل أزمة ثقة المحتجين في أدوار المجتمع المدني ما انعكس سلبا على تدبيره الاستباقي للتوترات المجتمعية، وفي **نقطة ثالثة** استحضرنا فرضية العلاقة التبادلية والتداخل الوظيفي بين الدولة الحديثة والمجتمع المدني.

الكلمات المفاتيح: الدولة، المجتمع المدني، الوظيفة التأطيرية، الفعل الاحتجاجي.

Statehood and civil society from the framing function to the protest pleading

EL AKRAOUI Hicham
PhD in public law and political science
HASSAN II UNIVERSITY, CASABLANCA

Abstract:

Based on fixed criteria this study aims to approach the following points. Firstly, the principal steps of the relation between statehood and civil society. By using the improving of social and economic system under a context controlled by interactions, conflicts, competition, aid, and containing. The civil society in Morocco after 2011 has transformed to demand rights and basic freedoms after the big social movements. Secondly, civil society brought many new and multi-functions in front of the crisis of trust between the actors of civil movements in their roles. Which have many negative impacts on the precedent managing of social problems. Thirdly, by taking in our account the interactive relation between modern statehood and civil society.

Keywords: statehood, civil society, demonstrations action, social frame.

المقدمة

يعتبر المجتمع المدني[1] فاعلا لا دولتي يضطلع بوظيفة اجتماعية في التنشئة والتعبئة والتنظيم[2]، وهو مفهوم تبلور مع الفكر الغربي إبتداء من الفلسفة اليونانية[3] ومرورا برواد نظرية العقد الاجتماعي، وطوره الفكر السوسيولوجي خلال القرن الثامن والتاسع عشر، يعكس مبادئ التعددية والحرية والتطوع، باعتباره من أهم الوسائل لتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع[4]،

[1]: عرف **هيجل** في **كتابه نقد فلسفة الدولة** المجتمع المدني بكونه تنظيما وسيطا بين الدولة والعائلة، والفيلسوف الماركسي **غرامشي** اعتبر المجتمع المدني مجموعة من التنظيمات الخاصة بوظيفة الهيمنة، وانتماءه أو تداخله مع البنية الفوقية واعتبره مجالا للتنافس والصراع الأيديولوجي، والمفكر المغربي **عابد الجابري**، بنى وسيطة بين الدولة والمجتمع، ينظر **محمد عابد الجابري**: المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية ـ المركز الثقافي العربي الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ص155.

[2]: سمير بلمليح: المجتمع المدني والدولة، منشور بمجلة مسالك العدد 10/9 بتاريخ 2009، ص 5.

[3]: تعتبر **الفلسفة اليونانية** خصوصا مع طاليس وأرسطو أن المجتمع المدني يشكل الدولة نفسها ويحكمه دستور سياسي ومقابله يوجد مجتمع القبائل يرتكز على القبيلة والقرابة، ولدى **الفكر المسيحي** اعتبر القديس أوغستان المجتمع المدني كمجتمع منظم سياسيا، ويرمز إلى الأرض، وأنه مجتمع أرضي يختص بضبط وتنظيم العلاقات الاجتماعية للبشر فوق الأرض ومقابله يوجد مجتمع الإله، وقد كان التناقض واضحا في الفكر المسيحي على المجتمع المدني مقابل الكنسية التي ترفض المجتمع المدني وأي وساطة بينها والإله، ومع حلول القرن السابع عشر برزت **نظريات العقد الاجتماعي مع هوبس وجون لوك وجون جاك روسو**، التي تعتبر المجتمع المدني نقيض لحالة الطبيعة التي كانت عليها البشرية، وهو جزء من التعاقد مع السلطة، ينظر **سمير بلمليح: المجتمع المدني والدولة**، منشور مجلة مسالك العدد 10/9 بتاريخ 2009، ص 6.

[4]: احمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي بالمغرب، منشور بمجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، عدد خاص حول الأدوار الدستورية

وظهوره بالمغرب ارتبط بسياق التحولات التي عرفها النظام السياسي والاجتماعي بعد الاستقلال، والرغبة في تجاوز البنيات الاجتماعية التقليدية التي كانت تطبع المجتمع المغربي قبل الحماية[5].

حظيا مفهوم المجتمع المدني بعد الاستقلال، باهتمام مختلف الفاعلين والباحثين باختلاف توجهاتهم الفكرية والسياسية[6]، وشهد نموا ملفتا في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المغرب، أدت هذه التحولات منذ بداية الألفية الثالثة، إلى بروز مجتمع مدني أصبح يحتل مكانة محورية انطلاقا من تعدد أدواره الوظيفية داخل النسق السياسي والاجتماعي.

تأرجحت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في سياق تحكمه تفاعلية متبادلة بين الدعم والاحتواء، ثم المنع والشرعية والمأسسة، الدسترة والتشريع، وتتوزع إلى أربعة محطات، **الأولى** اتسمت بهيمنة الصراع السياسي بين الملكية والمعارضة، ما كان له تأثير سلبي على بداية تشكل المجتمع المدني، مرورا **بمرحلة السبعينيات والثمانيات**، ثم مرحلة **التسعينيات** التي تزامنت مع بداية انفتاح النسق السياسي واعتماد فلسفة عالمية مبادئ حقوق الإنسان وبداية خلق جمعيات تواكب التوجهات التنموية والحقوقية للدولة[7]، ثم **المرحلة الرابعة** التي تتجلى في تحوله نحو الفعل الاحتجاجي.

رغم الأهمية المتزايدة للمجتمع المدني في التاريخ الراهن للمغرب وتعدد وظائفه، فمقابل ذلك عرفت الجمعيات الحقوقية تحولا نوعيا، أصبحت فاعلا أساسيا في الاحتجاجات التي عرفها المغرب بعد 2011، حيث تحول الفاعل المدني من ثقافة التطوع إلى المنطق الاحتجاجي، ما يقتضي منا دراسة مسار العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التي خضعت لمحطات وفق تطور النسق السياسي، سنعمل على تقسيمه إلى مطلبين، نخصص (**المطلب الأول**) لدراسة تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، ونقارب في(**المطلب الثاني**) الأبعاد الوظيفية للمجتمع المدني ومساهمته في الفعل الاحتجاجي.

المطلب الأول: تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني

تميز مسار علاقة الدولة بالمجتمع المدني بعد الاستقلال بالصراع والمواجهة، وصنف الباحثين مراحل العلاقة إلى ثلاثة محطات أساسية، مرحلة **الصراع والمواجهة** ومرحلة **المنافسة** ثم مرحلة

للمجتمع المدني بالمغرب، التجليات، الوظائف، البناء الديمقراطي، العدد الثالث، سنة 2015، ص 52.

[5]: عرف المغرب مجموعة من المؤسسات التقليدية، وظفها لحماية الفرد من المخزن أو لتمرد عليه أو للقيام بالأعباء الاجتماعية التي توالت عبر العصور، من ذلك نجد مؤسسة **القبيلة والزاوية والحنطة**، وكذا المؤسسة التربوية (**الكتاب- المدرسة** التي كانت تعلم أوصل الدين والشريعة)، هذه المؤسسات كانت تنبثق من المجتمع نظرا لحاجياتها وأيضا لأدوارها المهمة، في هذا السياق يذكر محمد عابد الجابري: " ***أن المجتمع المغربي إلى حدود الثلاثينات من هذا القرن، وهو تاريخ الميلاد الرسمي للحركة الوطنية، كان مجتمعا تؤطره القبيلة والزاوية. لقد كان هناك إطاران اجتماعيا وحيدان ومتداخلان ينتظمان أفراد المجتمع المغربي، هما القبيلة والطريقة الصوفية أو الزاوية، أما الدولة (دولة المخزن قبل الحماية) فقد كانت جهازا فوقيا يستمد سلطته وفاعليته بل ووجوده من نوع العلاقة التي يقيمها مع الإطارين المذكورين***، للتعمق حول الموضوع ينظر **محمد عابد الجابري**: المغرب المعاصر: الخصوصية والهوية الحداثة والتنمية ـ المركز الثقافي العربي ط **1** الدار البيضاء ص155.

[6]: ابن محمد سهول: نخب المجتمع المدني في المغرب دراسة سوسيو سياسية، منشورات دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى يناير 2015، ص 7.

[7]: هند عروب: المجتمع المدني المغربي فعالية أم أوهام الفعالية منشور بمجلة وجهة نظر، المغرب في مفترق الطرق، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005، ص 162.

الاحتواء، ويمكن إضافة **المرحلة الرابعة**، التي تتجلى في تحوله نحو الفعل الاحتجاجي.

أبان الواقع على أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني لم تحافظ على التكامل والانسجام والتنسيق في كثير من المحطات، حيث تخللها في بعض الحالات التعارض والتصادم حسب خصوصية وواقع تحولات النسق السوسيو سياسي، ما دفعنا لطرح السؤال: ماهي مراحل تطور العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بعد الاستقلال؟ نتولى مقاربة التساؤل، من خلال دراسة (**الفقرة الأولى**) هيمنة الصراع على بداية التشكل بعد الاستقلال، و(**الفقرة الثانية**) علاقة الدولة بالمجتمع المدني ومرحلة المنافسة، وفي (**الفقرة الثالثة**) نتولى دراسة مرحلة التسعينات وإعادة التوظيف أو الاحتواء داخل النموذج القانوني.

الفقرة الأولى: هيمنة الصراع على بداية التشكل بعد الاستقلال

امتدت مرحلة الصراع داخل النظام السياسي المغربي من بداية الستينات إلى حدود نهاية الثمانينات اتسمت بالاصطدام والتوتر بين الفاعلين السياسين، تزامن ذلك مع البداية الجنينية للمجتمع المدني بالمغرب، الذي نشأ في أحضان الأحزاب السياسية[8]. وتنوعت آليات ضبط الدولة للمجتمع المدني، منها فرض شروط ومراقبة السلطة، وإصدار قرارات المنع والعقوبات، ووقف التمويل أو سحب الترخيص أو محاولة تفتيتها من الداخل، وتم إصدار ظهير 10 أبريل 1973 الذي أعطى صلاحيات كبيرة للإدارة لضبط ومراقبة مختلف الجمعيات على اعتبار أنها ذات صبغة ومنفعة عامة[9]، ما مثل قيودا فعلية على ممارسة العمل الجمعوي بفعل الأحداث السياسية التي عرفها المغرب في بداية السبعينيات[10]، شكلت القيود التي وردت في الظهير تراجعا حقيقيا عن التوجه الليبرالي الذي جاء به ظهير الحريات العامة 1958[11].

أشار الباحث المغربي (**عبد الله ساعف**) أن الدولة عملت على تهميش أدوار المجتمع المدني وبسط سيطرتها حتى لا تتقلص سلطاتها وأعتبر أن جوهر الصراع يتركز في انتشار سلطة الدولة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ما جعلها عائقا أمام استقلالية المجتمع المدني كي لا يتحول إلى سلطة مضادة[12].

ارتبطت مرحلة إقصاء ومراقبة الجمعيات بالسياق السياسي والاجتماعي المتوتر خلال مرحلة السبعينيات، الذي كان متسما بالعنف والصراع بين الملكية والمعارضة وتميز بنزوع سلطوي نحو المنع والمراقبة، ما أثر على نشأة وحرية اشتغال المجتمع المدني، تعكس مرحلة الصراع التأثير السلبي لمنطق السلطة، فإذا كانت ولادة المجتمع

[8]: رشيد جرموني: المجتمع المدني بين السياق والتجربة المغربية، مجلة الفرقان، العدد 1435/74. 2014منشورات مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014، ص 30.

[9]: عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مفارقات التوريث والاستحقاق، منشورات مركز العلوم الاجتماعية بالرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 141/140.

[10]: عبد اللطيف كداي: العمل الجمعوي والوساطة الاجتماعية نحو تطور جديد لتطوير المجتمع المدني، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 4 سنة 2009، ص 200.

[11]: عبد اللطيف كداي: العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر استراتيجية منشورات الفضاء الجمعوي، مطابع امبريال الرباط 2002، ص 34.

[12]: عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، منشورات مطبعة دار السلام الرباط، الطبعة الأولى 2018، ص 49.

المدني خلال الحماية قد ساهمت في المقاومة ورفض الاستعمار، فإنه بعد الاستقلال تم التضييق على أنشطته وتحركاته[13]. من أبرز التراجعات في مجال حرية الجمعيات فرض نظام التصريح واعتباره شرطا ضروري لصحة تأسيس الجمعية[14].

تميزت مرحلة السبعينيات بالصراع حول السلطة، ما جعل الدولة حذرة من محاولات أي فاعل مدني أو سياسي، من تحوله إلى سلطة مضادة، لو كان لأسباب بعيدة كل البعد عن الفعل السياسي، فهي تعتبر أن كل قوة قادرة على التعبئة، مرشحة من حيث المبدأ لكي تنحرف عن هدفها الأصلي[15]، كان هدف السلطة هو تقليص تحركات الفعاليات المدنية إلى أقصى الحدود، كما إن نشأة مجموعة من الجمعيات الحقوقية وسعيها لمكافحة الفساد والمطالبة بضمان حقوق الإنسان ومراقبة الدولة في كيفية استخدامها للسلطة جعلها تشكل تهديدا لشرعية الشعبية للنظام السياسي، يبرز الصراع خلال محاولات بعض الجمعيات تقييم الممارسات غير القانونية، وعند قيادة منظمات المجتمع المدني لكل فعل احتجاجي للمطالبة بتحسين الأوضاع الاجتماعية أو رفض القرارات التي تصدرها الدولة، تتجسد أثار مرحلة الصراع بين الدولة والمجتمع المدني في المنع والرقابة والجزاءات، ما أدى إلى اكتساح الدولة لميادين اشتغال المجتمع المدني واحتواء الديناميكية الاجتماعية وأفضى إلى دولنة المجتمع المدني عبر اختراق الدولة وتأسيسها لتنظيمات اجتماعية[16].

بعد انتهاء مرحلة الثمانينات انتهت السلطة إلى أهمية وضرورة تواجد المجتمع المدني في الفضاء العام قصد تخفيف العبئ على الدولة، ودفعها نحو خلق مجموعة من الجمعيات من طرف السلطة قصد منافسة، جمعيات المجتمع المدني النشيطة والمستقلة.

الفقرة الثانية: علاقة الدولة بالجمعيات الحقوقية ومرحلة المنافسة

خلال أواسط الثمانينيات انتهت السلطة إلى الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني، ما دفعها إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس شعارات وأهداف باقي مؤسسات المجتمع المدني، وأمدتها بجميع الإمكانات المادية وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي حضورها بالمجتمع، كمثال على بعض الجمعيات التي خلقتها السلطة مع مراهنتها على البعد التنموي مثل: جمعية أبي رقراق، جمعية الإسماعيلية، وجمعية اليغ، وجمعية المحيط، وجمعية هضاب وجمعية سهول، واستطاعت هذه الجمعيات من خلال أنشطتها أن تغطي كافة جهات المغرب[17]، تميزت مرحلة الثمانينيات ببروز الجمعيات المهنية والتنموية بكثرة وشكلت بديلا عن الصنف الجمعوي التقليدي، تختلف عنها من

[13]: عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، مرجع سابق، ص 49.

[14]: ابن محمد السهول: نخب المجتمع المدني في المغرب، مرجع سابق، ص 46.

[15]: فوزي بوخريص: سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور، مطبعة كوثر برانت، الرباط، الطبعة الأولى 2015، ص 25.

[16]: طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، قراءة في بعض إشكالات الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية بالمغرب، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 99.

[17]: عبد الرحمان دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب، مرجع سابق، ص 61.

حيث البناء التنظيمي وأهدافه المنشودة وطرق الاشتغال وإدارة المشاريع، كما تم منح صفة المنفعة العامة لعدة جمعيات تنموية، ما سمح ببروز فاعلين حكوميين من قلب العمل الجمعوي خصوصا بعد أن أبانو عن قدرتهم في بلورة برامج وسياسات تنموية، واستفادو من تشنج العلاقة بين الملكية والمعارضة ومن توسيع دائرة الحريات والحوار والنقاش العمومي ارتباطا بقضايا حول التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، وإن السياق والتحولات الداخلية التي عرفها المغرب بعد أحداث 81 و 84 ساهمت في منافسة الدولة واهتمامها بالعمل المدني.

جدول يبين قائمة بعض الجمعيات الجهوية

اسم الجمعية	الرئيس	المنصب
رباط الفتح	عبد الكريم بناني	مدير الكتابة الخاصة للملك الحسن الثاني
أبي رقراق	محمد عواد	مستشار الملك
الأطلس الكبير	محمد الكنيدري	وزير سابق
أنجا المغرب الشرقي	أحمد عصمان	وزير أول سابق
فاس سايس	محمد القباج	مستشار الملك
إيليغ	عبد الرحمان بوفتاس	وزير سابق
الإسماعيلية الكبرى	الطيب بن الشيخ	وزير سابق
كريان سنطرال	بليوط بوشنتوف	صهر الملك
المحيط	محمد بنعيسى	وزير الخارجية سابقا
الصويرة موغادور	اندريه أزولاي	مستشار الملك
دكالة	عبد الكريم بن الشرقي	برلماني
حوض سبو	ميلود الشعبي	برلماني ومستثمر
حوض أسفي	عزيز حسبي	وزير سابق
أحمد الحنصالي	محمد طريشة	والي جهة الداخلة سابقا

المصدر: أنظر عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مفارقات التوريث والاستحقاق[18].

[18]: عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مفارقات التوريث والاستحقاق، منشورات مركز العلوم الاجتماعية بالرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 136.

تبنت السلطة عدة استراتيجيات للهيمنة والسيطرة ومنافسة مؤسسات المجتمع المدني، خلال مرحلة المنافسة، عملت الدولة على اكتساح مجالاته عبر اختراق فاعلين واستقطاب نخب وتأسيس جمعيات رأت في تدخل السلطة وسيلة لتحسين مستوى معيشتها، وجعل المجتمع المدني في حالة تبعية مطلقة ومستمرة وعدم تجاوز الحدود المرسومة له.

بالموازاة مع اعتراف الدولة بضرورة انبعاث المجتمع المدني عمدت إلى تأثيث مجاله بمجموعة من التنظيمات ذات الارتباط القوي بها من أجل أن تضل على معرفة واتصال وثيق بما يجري داخل المجتمع المدني، من بين أبرز الجمعيات التي تأسست في حضن الدولة وحظيت بدعم السلطة، الجمعيات الجهوية التي ظهرت ابتداء من سنة 1985 حيث قام بعض المقربين من السلطة بتأسيس جمعيات جهوية تقوم على أساس مزدوج والارتباط بالوفاء اللامشروط للنظام[19]، لجأت الدولة إلى عملية احتواء لأي نزوع للمجتمع المدني نحو منع أي استقلال ذاتي له[20]، مقابل ارتفاع الجمعيات المهنية.

تم تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاريخ 24 يونيو 1979[21]، إضافة إلى تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان في 10دجنبر 1988 بعد منعها ثلاثة مرات 28 ماي، 25 يونيو، 24 شتنبر 1988 من طرف السلطات العمومية[22]، ويجسد بداية انفتاح النظام السياسي المغربي وتفاعله مع المنظمات الحقوقية الدولية.

الفقرة الثالثة: مرحلة التسعينات وإعادة الاحتواء والتوظيف داخل النموذج القانوني

بعد التسعينات تغيرت استراتيجية الدولة تجاه المجتمع المدني، وبدأت مرحلة احتواء امتداداته في الفضاء العمومي، بعد أن عجزت عن منافسته بشكل كبير وجعل الدولة تتجه صوب احتوائه وإعادة توظيفه داخل المجتمع، وفق مجموعة من الآليات القانونية والمالية والإدارية، وأصبح الحديث عن إشراكه في إعداد وتنفيذ البرامج الحكومية وتدبير المرافق وتوسيع حضوره في الأنشطة الرسمية ووسائل الإعلام[23]، كما أصبح شريكا في برامج التنمية البشرية، هذا الانفتاح لم يعتبر انعكاس طبيعي لإيمان الدولة بأهمية وقدرات المجتمع المدني على المساهمة في تدبير الشأن العام، بل تم في سياق عجز الدولة عن التصدي للمشاكل الكبرى بعد مرحلة الثمانينات والتي شكلت سببا لإعلان برنامج التقويم الهيكلي، وإن إشراك المجتمع المدني كان بهدف امتصاص الغضب الشعبي من اختيارات الدولة، وجاء الانفتاح الاضطراري بعد بروز اتجاه لدى الدول الغربية والمنظمات الغير الحكومية يفضل التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني المستقلة عن الدولة[24].

[19]: عبد العزيز مياج: الجمعيات الجهوية واستراتيجية توسيع المجال السياسي للدولة بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 8/7 أبريل/شتنبر 1994، ص 103.

[20]: عبد الرحمان دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب، مرجع سابق، ص 59.

[21]: ابن سهول محمد: نخب المجتمع المدني في المغرب، مرجع سابق، ص 71.

[22]: ابن سهول محمد: مرجع سابق، ص 74.

[23]: توفيق بوعشرين: محنة المجتمع المدني بالمغرب: المفاهيم والسياقات وإشكالية التوظيف، مجلة وجهة نظر. العدد 7 سنة 2000، ص 3 / 4.

[24]: يوسف مزوز: العمل الجمعوي: استمرار إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، مقال منشور ضمن

ما يبرز استراتيجية الدولة لاحتواء المجتمع المدني إشراكه في مختلف الإصلاحات التي أطلقها النظام السياسي بعد مرحلة التسعينات، حيث تم إشراك بعض الجمعيات في اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين التي كلفت بإصلاح نظام التعليم في المغرب، وإشراك منظمات غير حكومية في تحضير الميثاق الوطني لحقوق الإنسان، وإشراك الحركة النسائية في تعديل مدونة الأحوال الشخصية خلال مرحلة 2004 لامتصاص التوتر المجتمعي بين اليسار والتيار المحافظ، كما عمل النظام على إشراك الجمعيات الأمازيغية في تدبير مسألة اللغة الأمازيغية حيث تم إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ودسترتها، وتم إدماجها بشكل تدريجي في مناهج التعليم والفضاء العمومي.

تميزت مرحلة التسعينيات بارتفاع الوعي بأهمية العمل الجمعوي، ما ساهم في ارتفاع عدد الجمعيات بشكل مضطرد كما وكيفا، فمنذ 2002 تحدثت دراسة عن 35.000 جمعية فاعلة في مختلف المجالات[25] ليرتفع العدد سنة 2003 إلى حوالي 40.000 جمعية، واستمر العدد في الارتفاع بعد المرحلة الأولى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005، وسنة 2012 ارتفع إلى حوالي 90.000 جمعية، وسنة 2019 وصل العدد إلى أكثر من 209. 657 جمعية، ضمنها 6500 جمعية تعمل في مختلف المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان، هذا الرقم على الرغم من كونه قد يبدو ضخما فإنه لا يمثل إلا نسبة 600 جمعية لكل 100 ألف نسمة، حيث بلغ عدد الجمعيات 1.500.000 برسم سنة 2019[26] بالتالي أضحى العمل الجمعوي ظاهرة ومصدر استرزاق لمعظم الأفراد، حيث شهد نموا كميا ونوعيا ولا زال في ارتفاع وتنوعت أنشطته بين البعد الاجتماعي والبيئي والتنموي والحقوقي والمهني...[27].

تجسدت استراتيجية الدولة بعد التسعينيات في إطلاق برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لإعادة احتواء مجموعة من الجمعيات وتحديد براديغم اشتغالها خصوصا في الشق التنموي، وترجم الخطاب الرسمي التوجه نحو احتواء مجالات تحرك المجتمع المدني، حيث أكد الملك محمد السادس في خطاب له بتاريخ 18 ماي 2005 على أهمية إشراك الجمعيات في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، جاء في الخطاب« .لقد قررت أن أخاطبكم بشأن قضية تهم المغاربة في العمق قضية تساءل كل المؤسسات والفاعلين السياسين والنقابيين والاقتصاديين والهيأت الجمعوية، بل تشكل الهاجس الملح لكافة الأسر والمواطنين... » [28].
كما تم إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بتاريخ 2011 إلى 2015، والمرحلة الثالثة أعطى انطلاقتها الملك محمد السادس بتاريخ الأربعاء 19 شتنبر 2019 وتمتد بين 2019 إلى 2023.

هذا المعطى ساهم في ظهور موجة من الجمعيات ترتبط بمبادرة الفعاليات الوطنية والسلطة أو تستفيد من دعم دولي مثل، **جمعيات حول الهجرة**

[25]: التقرير السنوي الصادر عن المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة 2018، ص 82.
طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، مرجع سابق، ص 101

[26]: عبد الرزاق الحنوشي: الحقوق الفئوية بين دينامية المجتمع المدني وتحديات تكريس الحقوق، منشور في مجلة دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، العدد 1 يناير 2021، ملف حقوق الانسان بالمغرب، النشأة والتحديات، ص 61

[27]: طه لحميداني: مرجع سابق، ص 101

[28]: الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005.

والتنمية، وجمعيات البيئة، وترجم اهتمام الدولة بالوظيفة التنموية للمجتمع المدني باعتباره شريكا في تفعيل استراتيجية المغرب في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وفي تفعيل التعليم بالمجال القروي وإشراكه في مجال الصحة ومحاربة الأمية، واهتمامه بالوسط الحضري على مستوى تشجيع التشغيل الذاتي، ومنح القروض الصغرى.

استمر احتواء الدولة للمجتمع المدني وفق آليات الدعم المالي والرقابة، وشكلت مرحلة بعد دستور 2011 محطة لإعادة تحديد أدوار المجتمع المدني وفق نموذج قانوني[29]، حيث أضحى شريكا في بلورة السياسات العمومية التنموية والحقوقية على المستوى الوطني والترابي من خلال تقنية العرائض، مع إمكانية مساهمته في المجال التشريعي عبر تقديم الملتمسات، ما يعكس دور القوانين التنظيمية للديمقراطية التشاركية في احتواء وتحديد مجال اشتغال المجتمع المدني[30].

تعكس مرحلة الاحتواء اعتراف السلطة بالمجتمع المدني وبفعاليته على أساس أن يكون هنالك اتفاق حول حدود الاشتغال، كما حصل مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مثلا، وما يجري لاحتواء المجتمع المدني سواء فيما يخص العلاقات بين مكوناته بعضها ببعض، أو بين مكوناته والسلطة السياسية، يكاد يعكس بشكل مطابق المسار الذي عرفه المجتمع السياسي منذ بداية الاستقلال[31].

ما ينبغي التأكيد عليه في هذا الصدد، أن المجتمع المدني يجب ألا يتحول إلى معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إلا أن فعاليات المجتمع المدني تتضمن أهداف أعمق وأوسع من المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي[32]، واعتبر الباحث المغربي (**عبد الله ساعف**) أنه ليس هناك تناقض بين الحقلين، بل إن العمل المدني يعتبر الإطار الفكري لنشأة جيل بأكمله داخل حقل السياسة، وما يجمع حقل الدولة والحقل المدني هو التكامل والامتداد والتفاعل[33]، بناء على هذا المنطق تصبح علاقة الدولة والمجتمع المدني ليست بالضرورة متسمة بالتناقض والعداء وإنما هي علاقة تحكمها قاعدة أساسية تستند على الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني.

إن فرضية قيام نوع من التداخل الوظيفي بين طرفين يشكل ركيزة مهمة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج فعالة للطرفين وعلى المجتمع، واعتبر الباحث المغربي (**عبد الإله بلقزيز**) أنه يصعب تصور قطيعة أو طلاق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في المنظومة الفكرية السياسية الحديثة، وفي التجربة التاريخية الحديثة للمجتمعات

[29]: الفصول 14/13/12 و15 والفصل 139 من دستور المملكة المغربية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1438 الموافق ل 30 يوليوز 2011.

[30]: ابن محمد السهول: نخب المجتمع المدني في المغرب، مرجع سابق، ص 53/52.

[31]: حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، منشورات مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997، ص 88.

[32]: محمد زين الدين: التنمية بين وظائف الدولة وأدوار المجتمع المدني، مجلة مسالك عدد، 10/9، ص 16.

[33]: عبد الله ساعف: رهانات التحول السياسي في المغرب، منشورات دفاتر سياسية، سلسلة نقد السياسة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2004، ص 19.

الغربية[34]، وأكد الفيلسوف (**غرامشي**) في كتابه نصوص دفاتر السجن، على أن الدولة هي المجتمع السياسي بالإضافة إلى المجتمع المدني[35].

ما يمكن القول إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني أنها علاقة تكاملية واعتماد متبادل وتوزيع الأدوار، ليست علاقة تناقض أو خصومة أو صراع، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة، التي تتوفر شروط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات

داخل المجتمع، كما إن المجتمع المدني يستند على حماية ومراقبة الدولة للقيام بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية والتعبوية والتحسيسية والتربوية ثم دوره في الوساطة، فالدولة والمجتمع المدني واقعان وكيانان متلازمان، فلا وجود للمجتمع المدني بدون حماية الدولة له[36].

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني والمشاركة في الفعل الاحتجاجي

تعد دراسة المجتمع المدني كتنظيم، مدخلا ضروريا لفهم الدينامية المجتمعية بكونه رأسمال اجتماعي[37]، ذهب المفكر (**أليكسي دوتكفيل**) في مؤلفه الديمقراطية في أمريكا، إلى التأكيد على أدوار الجمعيات واعتبر أنه لابد للمجتمع من عين فاحصة ومستقلة، هذه العين ليست سوى مجموعة من الجمعيات المدنية، الدائمة اليقظة القائمة على التنظيم الذاتي وهي الضرورية لتقوية الديمقراطية[38].

يفيد الحديث عن المجتمع المدني، المشاركة والتطوع والوساطة والمبادرة وهي نقيض التصادم والصراع، كما يرمز إلى عدم اللجوء إلى العنف واستعمال الوسائل السلمية[39]، والمساهمة في التنمية بشكل تشاركي، ورفع المطالب والمقترحات سواء بشكل قانوني أو عبر اللجوء إلى الاحتجاج، ويمكن أن تتجسد العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني عبر سياقات تحكمها التعاون والوساطة والتأطير، كما إنه قد يتحول المجتمع المدني إلى محرك للاحتجاج، أو وسيطا بين سلطة الدولة ومطالب المحتجين قصد ضبط توازنات النسق الاجتماعي بالمغرب، بناء عليه نقارب في (**الفقرة الأولى**) تعدد وظائف المجتمع المدني، ونبرز في (**الفقرة الثانية**) تحول الجمعيات الحقوقية نحو الفعل الاحتجاجي.

الفقرة الأولى: تعدد وظائف المجتمع المدني

يلعب المجتمع المدني داخل النظام الاجتماعي والسياسي المغربي مجموعة من الأدوار والوظائف، يمكن وصفه بصمام الأمان بين الدولة والمجتمع، لتجنب التوترات والمساهمة في التوعية والتحسيس والتنشئة المدنية للمواطنين على معايير التطوع

[34]: عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، منشورات مطبعة دار السلام الرباط، الطبعة الأولى 2018، ص 49.
[35]: عبد العزيز دحماني: مرجع سابق، ص 50
[36]: عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، مرجع سابق، ص 50.
[37]: عبد المنعم لزعر: المجتمع المدني بوصفه رأسمال اجتماعي، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 58.
[38]: جون اهرنبرغ: المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2008، ص 41.
[39]: عبد العزيز دحماني: مرجع سابق، 2018، ص 7.

ردمد : 8152 –2737 معهد الدراسات الاجتماعية و الاعلامية

والمساهمة والترافع، إضافة إلى وظيفته التنموية وبكونه شريكا إلى جانب الدولة والقطاع الخاص في بلورة وتنفيذ البرامج والسياسات العمومية، مثل: البرامج التي تقوم بها الدولة في مجال التنمية التضامنية والاجتماعية والترابية وبرامج التعليم، كبرنامج تيسير وبرنامج محاربة الأمية، وبرامج التنمية البشرية وبرنامج أوراش، يمكن إجمال وظائف المجتمع المدني في:

وظيفة الترافع الحقوقي والوساطة المجتمعية: التجارب الديمقراطية والدول التي شهدت بروز قوي لوظائف المجتمع المدني تعتبره إطار تعبيري عن المجتمع وشريك للدولة، واعتبره(**هيجل**) مجموع التنظيمات بين الدولة والعائلة، يساهم في تدبير التوترات المجتمعية ثم يترافع عن حاجيات المواطنين، وتتجسد وظيفة الوساطة بين الدولة والمجتمع المدني باعتبارها وظيفة حديثة ترتبط أساسا بالمكانة التي أضحى يحتلها المجتمع المدني داخل النظام السياسي، فتنوع مهامه بين الوظائف التنموية والحقوقية، ومنح الدولة آليات دستورية وقانونية للمساهمة في التنمية، عبر تقنية العرائض والملتمسات في المجال التشريعي، مع المساهمة في هيأت التشاور العمومي ما يقوي فرضية حضوره في قلب اهتمامات المجتمع[40]، إلا أن واقع نشأة وتطور واشتغال المجتمع المدني بالمغرب بشكل غير طبيعي وفي نسق اجتماعي وسياسي معقد ومغلق ومفتوح على شخصنة السلطة جعله بعيدا عن الثقافة المدنية وقريبا من منطق السلطة، ما أدى إلى خلق فضاء جمعوي يبحث عن منافع شخصية.

ليلعب المجتمع المدني وظيفته، لابد من توافر ثقافة مجتمعية مدنية ومحيط سوسيو سياسي يشجع على التفاعل الإيجابي، وتطوير ثقافة الفعل التطوعي الحر، مع ضرورة التنظيم القانوني على المستوى الداخلي والمالي والبشري، لخلق نسق مؤسساتي قوي للعمل بصورة منهجية، ثم ضرورة مراعاة وقبول بالاختلاف والتنوع وإدارة الخلاف داخل وبين هيأت المجتمع المدني وبينها وبين الدولة، واستعمال الوسائل التعبيرية السلمية[41].

وظيفة التربية والتثقيف: لتجاوز التوجه النخبوي للمجتمع المدني نحو الممارسة الفعلية والتأسيس له بشكل قوي ينهل من حاجيات المجتمع وتنوعه وتعدده الهوياتي والفئوي، لابد له أن يمر عبر منظومة تربوية تعتمد على تثقيف عناصره وأطره على قيم ومبادئ المجتمع الحديث عبر إطار عملي وكفئ ومؤهلا لهذا الغرض، يمارس دوره عبر دورات تكوينية وندوات ومحاضرات واجتماعات، ثم خلق فضاء لنقاش العمومي، وما يعكس أهمية ودور المجتمع المدني، قيامه بحملات تحسيسية وتعبوية لمختلف المنخرطين وأفراد المجتمع، ثم تقوية آليات التعاون والمشاركة مع الدولة ومختلف مراكز البحث المتخصصة، ومساهمتها في إعداد برامج تنموية، ومن منظور عملي ومهما كانت طبيعة الجمعيات المكونة للمجتمع المدني وتنوع أنشطتها، جمعيات حقوقية أو ثقافية جمعيات مهنية أو الإحسان...، فإنها تتقاسم عدة أهداف ومبادئ من قبيل التجديد الترافع الجماعي، وامتلاك حسن الخدمة العمومية، قد فرض المجتمع المدني نفسه

[40]: عبد العزيز دحماني، مرجع سابق، ص 67.

[41]: طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، مرجع سابق، ص 96.

كمكون للرأسمال الاجتماعي وأبان عن قدرات تنموية ووظيفية مهمة[42].

وظيفة تجميع المصالح والترافع عنها: حيث يتولى المجتمع المدني بالأساس بلورة مواقف جماعية حول بعض القضايا والتحديات التي يعرفها أعضاءه والمجتمع، لتمكنهم من التحرك الجماعي قصد حل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة من قبل الحركات النسائية والحقوقية التي تترافع على أهدافها بالأساس ثم الهدف العام وهو التأسيس لدولة الحق والقانون، وصياغة مطالب محددة في إطار برامجها واقتراحاتها، ثم القيام بالتحرك الجماعي وبشكل متضامن[43].

وظيفة حسم وحل الصراعات الداخلية والخارجية: وفق هذه الوظيفة يتولى الأعضاء المنخرطين في هيأت المجتمع المدني بحل بعض الصراعات الداخلية بين أعضائه بشكل ودي دون اللجوء إلى الدولة، هذه الممارسة تتم من خلال تعمق الديمقراطية الداخلية للمجتمع المدني، كما يتولى أو يساهم في حل بعض الخلافات على المستوى الخارجي بين المواطنين أو تنظيم الاستفادة من بعض الخدمات، أو التوسط بين المجتمع والسلطة لتلبية بعض المطالب[44] أو توعية المواطنين.

وظيفة تحسين أوضاعها والمساهمة في التنمية: أصبح المجتمع المدني يلعب أدوارا محورية في مجال التنمية، عبر استغلال الفرص التي تمنحها الدولة التي تساهم في زيادة الدخل لهيأت المجتمع المدني، مثل: **إقامة مشروعات للتأهيل والتدريب و إقامة مشروعات صغيرة أو تعاونيات...**، المساهمة في بلورة البرامج التنموية على المستوى الترابي، ما يعكس زيادة دخول الأعضاء وأهمية البعد الوظيفي التنموي للمجتمع المدني[45]، وتقوم مساهمة المجتمع المدني في التنمية على تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في المطالبة بحاجياتهم والمشاركة في السياسات العمومية التي تؤثر في معيشهم اليومي والمساهمة في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، وثقافة البناء المؤسساتي والتأكيد على إرادة المواطنين في المساهمة في التنمية[46].

وظيفة إفراز وتكوين القيادات: حيث إن أبرز القيادات التي تشتغل في الحقل السياسي والحقوقي والاقتصادي، مرت وتكونت ونشأة في أحضان المجتمع المدني، وتدربت مسبقا على القيادة داخل هيئات المجتمع المدني التي منحتهم التجربة والممارسة العملية والتكوين خبرة عملية لمواجهة مختلف التحديات والاكراهات خلال تدبير القضايا الحقوقية والمجتمعية[47].

[42]: طه لحميداني: مرجع سابق، ص 98.
[43]: امحمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطية بالمغرب، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، عدد خاص حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بالمغرب، التجليات، الوظائف، البناء الديمقراطي، العدد الثالث 2015، ص 64.
[44]: امحمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 64.
[45]: مرجع سابق، ص 65.
[46]: طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، قراءة في بعض إشكالات الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية بالمغرب، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني واشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 96.
[47]: امحمد حجاجي: مرجع سابق، ص 65.

وظيفة المساهمة في نشر ثقافة مدنية تطوعية وديمقراطية: التي تعتبر من بين وظائف المجتمع المدني للقيام بنشر ثقافة مدنية ترسي داخل المجتمع قواعد العمل التطوعي، والعمل الجماعي وقبول الأخر والاختلاف والتنوع، ثم إدارة الاختلاف وفق وسائل وآليات سلمية، كما يجب أن يستند المجتمع المدني على القيم الديمقراطية من الشفافية والمساواة وتدبير الاختلاف والتنافس، ويتولى المجتمع المدني المساهمة في نشر ثقافة وقيم الاحترام والتحسيس بالمخاطر والحفاظ على البيئة والماء ومخاطر الطريق، ما ينتج عنه من تأكيد لقيم المبادرة الذاتية وثقافة بناء المؤسسات، هذه القيم في مجملها تعتبر قيم ديمقراطية، وإشاعة الثقافة المدنية التي تجعل المجتمع ينحو صوب البناء المدني والديمقراطي، لأنه يصعب تحقيق مجتمع مدني دون توافر إمكانيات البيئة الاجتماعية والسياسية التي يشتغل فيها المجتمع المدني، مع ضرورة تطوير قدراته الترافعية الحقوقية، وضرورة الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان[48]، والمهمة الأساسية للمجتمع المدني ليس في جانبه المؤسساتي وإنما في استغراس القيم والأخلاقيات والثقافة المدنية التي يعمل على نشرها داخل الجسم الاجتماعي.

إن تعدد مهام ووظائف المجتمع المدني يمكنه من التغلغل في مكونات المجتمع، وجعله شريكا تنمويا إلى جانب الدولة، ويضطلع بمجموعة من الوظائف، منها دور الوساطة التي تعتبر ضمانة مهمة لنزع فتيل الاحتقان المجتمعي وتعزيز وتقوية الثقة في المؤسسات، وإن تنامي خروج مجموعة من الهيأت المدنية والحقوقية إلى الشارع العام للاحتجاج دفع نحو القول بفرضية أخرى وهي تراجع أدوار المجتمع المدني مقابل اعتباره فاعلا في الاحتجاجات.

الفقرة الثانية: تحول الفاعل المدني نحو الفعل الاحتجاجي

أثرت إشكالية الثقة على جهود الوساطة المؤسساتية للهيئات المدنية والحقوقية، واستمرارية منطق الإقصاء وتوتر العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، إضافة إلى الاختلالات الداخلية وبرغماتية بعض الجمعيات، ما ساهم في إضعافها وعدم قدرتها لتتحول إلى قوة مجتمعية قادرة على لعب أدوار الوساطة والتحسيس والتوعية[49]، أبانت الاحتجاجات التي عرفها المغرب بعد 2011 عن تنوع واختلاف مطالب المحتجين واختلاف الفاعلين فيها، والقاسم المشترك بينها هو الحضور القوي للجمعيات الحقوقية.

مجرد صدور البيان التأسيسي لحركة 20 فبراير، سارعت أزيد من 20 هيئة حقوقية ومدنية إلى الاستجابة لدعم الحركة وأصدرت بلاغا مشتركا بتاريخ 18 فبراير 2011[50] احتضنته الجمعية المغربية لحقق الإنسان، أكدوا على دعمهم للحركة ومطالبها واحتجاجاتها السلمية من بين هذه الهيئات[51]. ما يعكس دور وحضور الجمعيات

[48]: احمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 65.

[49]: طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، قراءة في بعض إشكالات الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية بالمغرب، مرجع سابق، ص 93.

[50]: حركة 20 فبراير محاولة في التوثيق، منشورات منظمة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان الرباط، 20 فبراير 2011، ص 52/51.

[51]: العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف، ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، والمرصد المغربي للسجون، الجمعية

الحقوقية في دعم وتأييد مطالب حركة 20 فبراير وبالمقابل لم يلعبوا أي دور في الوساطة القبلية.

شكل ارتفاع الاحتجاجات بمختلف أنواعها وفضاءاتها وتصاعد وثيرة الاحتقان الاجتماعي اختبارا لتقييم حضور الفاعل المدني، لأنه كان من المفترض فيه أن يكون مساهما في العملية التنموية وشريكا مفترضا في تدبير الشأن العام، وكان من المفترض أن تظهر مساهمته في الحقل التأطيري وقوته الاقتراحية والترافعية[52].

تزامن حراك 20 فبراير واحتجاجات الحسيمة وجرادة، وخروج مجموعة من الفئات المهنية للمطالبة بتغيير وتحسين أوضاعها، وظاهرة المقاطعة ثم الاحتجاج بملاعب كرة القدم، هذه الأحداث تفترض في المجتمع المدني أن يكون وسيطا يملأ المساحة بين الأفراد والفئات الاجتماعية من جهة والدولة من جهة أخرى، تدافع عن هموم وحاجيات ومصالح المواطنين، لكن بفعل أزمة الثقة بين المواطن والمؤسسات الوسيطة حالة دون لجوئه إلى المجتمع المدني، والسؤال الذي يطرح هو: لماذا تجاوزت الاحتجاجات بالحسيمة وجرادة الجمعيات المحلية وحتى الوطنية؟ أو لماذا لم تستطع الجمعيات أن تؤطر وتقود حركة المجتمع في تعبيره عن مأزق التنمية، إزاء تقصير الدولة في القيام بواجباتها؟ [53]، والحديث عن الجمعيات باعتبارها هيئات تتمتع بشخصية معنوية الخاصة، لا عن جمعيات تشارك في الاحتجاج وتقوده، وتميزت العلاقة بين المجتمع المدني والاحتجاج بالمغرب بعد 2011 بحضور واضح، في مختلف المبادرات المدنية والتضامنية والتي تمثلت في الانظمام إلى تنسيقيات مساندة للاحتجاج، ما يأكد دور الفعل الجمعوي في التطورات المجتمعية، رغم كل الإمكانيات المالية والقانونية الممنوحة له من قبل الدولة أو في إطار الشراكة[54].

إلا أنه لازال عدم اقتناع المواطن/ المحتج بأهمية وجدوى الفعل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية، ما يجعلنا نتسائل: هل يعتبر المجتمع المدني شريكا إلى جانب الدولة في فشل التجربة التنموية السابقة بالمغرب قبل 2018؟ أم أن الفاعل الجمعوي أضحى فاعلا احتجاجيا من نوع خاص قصد إحراج الدولة لتحمل مسؤوليتها التنموية؟ يمكن اعتبار أن الحركة الجمعوية في المغرب يصعب عليها أن تتحول إلى حركة اجتماعية نظرا لمراقبة النظام لها ثم لغياب موقف المعارضة، حيث إن الحركات الاجتماعية حسب المفكر الفرنسي «ألان تورين» تتأسس على ثلاثة مبادئ أساسية:

مبدأ الهوية: حيث تنطلق الحركات الاجتماعية نحو إعطاء نفسها هوية وإسما يعطيها شخصية خاصة.

الديمقراطية لنساء المغرب، وجسور لملتقى النساء المغربيات، والمرصد المغربي للحريات العامة، والجمعية المغربية للنساء التقدميات، والجمعية المغربية للدفاع عن استقلالية القضاء، وجمعية عدالة، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، ومنظمة حرية الاعلام والتعبير، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى بدائل المغرب، ومنتدى المواطنين، ينضر منير الجوري: الخطاب السياسي والفضاء العمومي في زمنية الاحتجاج، منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة عالم الكتب الحديث الأردن الطبعة الأولى 2018، ص 71.

[52]: يوسف مزور: العمل الجمعوي: استمرارية إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، مقال منشور في التقرير السنوي الصادر عن المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة2018، ص 96.

[53]: يوسف مزور: مرجع سابق، ص 97.

[54]: يوسف مزور: العمل الجمعوي: استمرارية إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، ص 99، مرجع سابق، ص 98.

مبدأ المعارضة: فالحركات الاجتماعية تناضل ضد خصم معين من أجل إجباره على الاعتراف بها وبأفكاره وبأطروحاتها، وبدون هذه المعارضة تكون الحركة الاجتماعية غير موجودة أو أنها تأخذ طابعا مختلفا مثل الحزب في السلطة، وهذا مختلف تماما عن الحركة الاحتجاجية ودورها.

مبدأ الكلية/ الشمولية: حيث أن الحركة الاجتماعية يجب أن تكون منطلقة من حقيقة بديهية ومعترف بها من الجميع، وأن تكون قضيتها عامة وتهم كل الناس[55].

الحركة الاجتماعية حسب« **ألان تورين**» لا تتأسس إلا في بيئة حاضنة لها وتسمح بقيامها، التي تتجلى في الديمقراطية والتداول والتعاقد والتعددية، تعتبر حركة حاملة لمشروع ثقافي تغييري باستمرار وأساسه توسيع هامش الحقوق والحريات والممارسة الديمقراطية، ما يدفع نحو القول بصعوبة تحول الحركة الاحتجاجية نحو حركة اجتماعية[56].

إن عدم قدرة الفاعل الجمعوي على المشاركة الفعالة في تدبير التوترات الاجتماعية التي عرفها المغرب بعد 2011، لازال يجد تفسيره في هيمنة الدولة على الحقل الجمعوي التي مازالت تعمل لصالحها، وتقصي الجمعيات من التموقع المجتمعي، ولاحظ المتتبعين لغياب جمعية حماية المستهلك عن المقاطعة، حيث إنها لم تسجل أي موقف للضغط على الشركات أو الحكومة للتعاطي مع مطالب حركة مقاطعون، ما يفسر تجاوز المقاطعون في الفضاء الافتراضي لوساطة الجمعيات ومن بينها جمعية حماية المستهلك، كما إن ضعف أداء الجمعيات قد يكون فعلا إراديا[57].

من بين التجليات الاستثنائية التي تعبر عن محورية الجمعيات في الاحتجاج دفاعا عن قضايا المواطن، برزت النسيج الجمعوي في شكل التنسيقية المسماة أكال/ الأرض، للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة، وقاموا بعدة مسيرات جمعت الألاف من ساكنة الجنوب والجنوب الشرقي واحتجو بالدار البيضاء والرباط، وهي تعبير عن نزوح الفعل الجمعوي نحو البعد الأمازيغي، وتعبير عن تحول الفعل الاحتجاجي نحو المطالبة بالحقوق الثقافية واللغة والعدالة المجالية، مع غياب باقي المناطق بالمجال القروي خارج المجال الأمازيغي[58].

الخاتمة

تتميز إشكالية تفاعل وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وتحوله نحو مساهما في الحراك الاحتجاجي، بالتعدد والتنوع في وظائفه التي تتراوح بين الالتزام السياسي والدفاع عن المطالب الاجتماعية وإبداع مبادرات تطوعية ثم الرفع من العمل المحلي، وتتمحور مجالات اشتغاله حول مجال التربية ومحاربة الأمية والحملات الطبية والتحسيسية في المناطق الهشة، وقضايا الشغل والبيئة والرياضة والاشكالات التنموية وقضايا الأشخاص دوي الاحتياجات الخاصة، والترافع

[55]: مرجع سابق، ص 99.
[56]: مصطفى بنزروالة: تحولات الحركة الاحتجاجية بالمغرب، من الفضاء العام إلى الفضاء العمومي المعارض، مقاربة سوسيولوجية، منشور بمجلة تحولات معاصرة، العدد 7، شتنبر 2020، ص 166.
[57]: يوسف مزور: العمل الجمعوي: استمرارية إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، مرجع سابق، ص 100.
[58]: مرجع سابق، ص 101.

حول اشكالات رمزية تتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية والهوية، والترافع حول حقوق الإنسان ورهانات المناصفة وتحديات الحكامة، وطرح الباحثين مجموعة من التساؤلات حول المجتمع المدني، هل يمكن الحديث عن المجتمع المدني بصيغة الفرد أم الجمع؟ وماهي طبيعة تمفصله القائمة بين الاحتجاجات والمجتمع المدني؟ ماهي طبيعة الآليات والعناصر المفسرة للدينامية الجمعوية في علاقتها بتحولات المجتمع «التحولات المجالية تطور النسق القيمي، توسع المطالب الاجتماعية والاقتصادية، تراجع سياسة الادماج، تأثير مواقع التواصل الاجتماعي،» ماهي الشروط الممكنة لتجاوز التداخل والتأثير بين المدني والسياسي والنقابي؟

المراجع

ابن محمد سهول: نخب المجتمع المدني في المغرب دراسة سوسيو سياسية، منشورات دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى يناير 2015، ص 7.

احمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي بالمغرب، منشور بمجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، عدد خاص حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بالمغرب، التجليات، الوظائف، البناء الديمقراطي، العدد الثالث، سنة 2015، ص 52.

احمد حجاجي: مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطية بالمغرب، مقال منشور بمجلة العلوم القانونية، سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، عدد خاص حول الأدوار الدستورية للمجتمع المدني بالمغرب، التجليات، الوظائف، البناء الديمقراطي، العدد الثالث 2015، ص 46.

توفيق بوعشرين: محنة المجتمع المدني بالمغرب: المفاهيم والسياقات وإشكالية التوظيف، مجلة وجهة نظر. العدد 7 سنة 2000، ص 3 / 4 .

جون اهرنبرغ: المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، ترجمة علي حاكم صالح وحسن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، نشر مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 2008، ص 41.

حركة 20 فبراير محاولة في التوثيق، منشورات منظمة الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان الرباط، 20 فبراير 2011، ص 52/51.

حسن قرنفل: المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، منشورات مطبعة إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 1997، ص 88.

الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005.

رشيد جرموني: المجتمع المدني بين السياق والتجربة المغربية، مجلة الفرقان، العدد 1435/74. 2014منشورات مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، 2014، ص 30.

سمير بلمليح: المجتمع المدني والدولة، منشور بمجلة مسالك العدد 10/9 بتاريخ 2009، ص 5.

طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، قراءة في بعض إشكالات الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية بالمغرب، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 99.

طه لحميداني: المجتمع المدني كوسيط في المصالحة المجتمعية، قراءة في بعض إشكالات الدولة والمجتمع المدني والديمقراطية بالمغرب، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني واشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 69.

عبد الرحيم العطري، صناعة النخبة بالمغرب، مفارقات التوريث والاستحقاق، منشورات مركز العلوم الاجتماعية بالرباط، الطبعة الرابعة 2020، ص 141/140.

عبد الرزاق الحنوشي: الحقوق الفئوية بين دينامية المجتمع المدني وتحديات تكريس الحقوق، منشور في مجلة دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، العدد 1 يناير 2021، ملف حقوق الانسان بالمغرب، النشأة والتحديات، ص 61

عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، منشورات مطبعة دار السلام الرباط، الطبعة الأولى 2018، ص 49.

عبد العزيز دحماني: واقع العمل الجمعوي بالمغرب وإشكالية التأهيل القانوني، منشورات مطبعة دار السلام الرباط، الطبعة الأولى 2018، ص 49.

عبد اللطيف كداي: العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر استراتيجية منشورات الفضاء الجمعوي، مطابع امبريال الرباط 2002، ص 34.

عبد اللطيف كداي: العمل الجمعوي والوساطة الاجتماعية نحو تطور جديد لتطوير المجتمع المدني، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 4 سنة 2009، ص 200.

عبد الله ساعف: رهانات التحول السياسي في المغرب، منشورات دفاتر سياسية، سلسلة نقد السياسة، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2004، ص 19 .

عبد المنعم لزعر: المجتمع المدني بوصفه رأسمال اجتماعي، مقال ضمن المؤلف الجماعي: المجتمع المدني وإشكالية تجديد الثقة في العمل المؤسساتي بالمغرب، صادر عن مركز تفاعل للدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 2 سلسلة الدراسات السياسية والدستورية، الطبعة الأولى، يوليوز 2019، ص 58.

العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنتدى المغربي للحقيقة والانصاف، ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، والمرصد المغربي للسجون، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، وجسور لملتقى النساء المغربيات، والمرصد المغربي للحريات العامة، والجمعية المغربية للنساء التقدميات، والجمعية المغربية للدفاع عن استقلالية القضاء، وجمعية عدالة، والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، والمركز المغربي لحقوق الإنسان، ومنظمة حرية الاعلام والتعبير، والهيئة المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى بدائل المغرب، ومنتدى المواطنين، ينضر منير الجوري: الخطاب السياسي والفضاء العمومي في زمنية الاحتجاج، منشورات مركز ابن غازي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة عالم الكتب الحديث الأردن الطبعة الأولى 2018، ص 71.

الفصول 14/13/12 و15 والفصل 139 من دستور المملكة المغربية 2011 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91 بتاريخ 29 يوليوز 2011، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر بتاريخ 28 شعبان 1438 الموافق ل 30 يوليوز 2011.

فوزي بوخريص: سوسيولوجيا العمل الجمعوي بالمغرب من التطوع إلى العمل المأجور، مطبعة كوثر برانت، الرباط، الطبعة الأولى 2015، ص 25.

محمد زين الدين: التنمية بين وظائف الدولة وأدوار المجتمع المدني، مجلة مسالك عدد، 10/9، ص 61.

مصطفى بنزروالة: تحولات الحركة الاحتجاجية بالمغرب، من الفضاء العام إلى الفضاء العمومي المعارض، مقاربة سوسيولوجية، منشور بمجلة تحولات معاصرة، العدد 7، شتنبر 2020، ص 166.

هند عروب: المجتمع المدني المغربي فعالية أم أوهام الفعالية منشور بمجلة وجهة نظر، المغرب في مفترق الطرق، منشورات دفاتر وجهة نظر، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2005، ص 261.

يوسف مزور: العمل الجمعوي: استمرارية إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، مقال منشور في التقرير السنوي الصادر عن المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة2018، ص 69.

يوسف مزوز: العمل الجمعوي: استمرار إرادة التحجيم والاحتواء وأطوار احتجاج من نوع أخر، مقال منشور ضمن التقرير السنوي الصادر عن المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات سنة 2018، ص 82.